

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9469

الأربعاء، 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، الساعة 10/10

نيويورك

الرئيس	السيد جانغ جون (الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيدة زابولوتسكايا
	إكوادور السيد بريس لوس
	ألبانيا السيد ستاستولي
	الإمارات العربية المتحدة السيد العلماء
	البرازيل السيد فرانسوا دانيز
	سويسرا السيدة شاندا
	غابون السيدة أونانجا
	غانا السيد أغيمان
	فرنسا السيدة ديم لابليل
	مالطة السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد ويكرماسينغ
	موزمبيق السيد فرنانديز
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد سيمونوف
	اليابان السيد إيشيكاني

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-34043 (A)



نهجا شاملا سعيت إلى الأخذ به في مختلف الحالات التي يتناولها مكنتي، استنادا إلى نهج دينامي محدد الأهداف يركز على الميدان إزاء التحقيقات يسعى إلى تسخير التعاون بشكل كامل مع جميع أصحاب المصلحة ويقوم ما نحز من تقدم على أساس أهداف واضحة.

ويسرني أن أتمكن من أن أؤكد للمجلس مرة أخرى اليوم أننا أحرزنا تقدما كبيرا في تنفيذ تلك الخطة الاستراتيجية خلال الأشهر الستة الماضية. وكما ورد في تقريرتي، تضمن ذلك عددا من الخطوات الرئيسية نحو تحقيق الأهداف والغايات التي حددتها قبل 18 شهرا. وعلى سبيل المثال، واصلنا تسريع أنشطتنا التحقيقية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اضطلع الفريق بأكثر من 15 بعثة في ثلاث مناطق، وجمع أكثر من 4 000 بند أدلة، بما في ذلك أدلة الفيديو، والمواد السمعية، ومعلومات الطب الشرعي، والصور الساتلية، فضلا عن إجراء العديد من عمليات فرز الشهود والمقابلات.

ويسرني أن أقول إننا ننجز نقاطنا المرجعية الرئيسية كجزء من مسارات التحقيق الرئيسية التي حددتها قبل 18 شهرا. لقد أحرزنا تقدما بشكل خاص فيما يتصل بالجرائم المتعلقة بالفترة من 2014 إلى 2020. وقد انتهت بنجاح مسارات التحقيق تلك ضد المشتبه فيهم الرئيسيين. ويقرب المكتب الآن من المرحلة التي يمكن فيها تقييم أنشطة التحقيق المتعلقة بهذا المسار ذي الأولوية من التحقيق، الذي فصلته في تقاريرتي السابقة، على أنها مكتملة. كما أحرز تقدم إيجابي فيما يتعلق بمسارات تحقيق كنتك المتعلقة بالتحقيقات في مرافق الاحتجاز والجرائم المرتكبة ضد المهاجرين.

ومن المهم بشكل حاسم أننا عززنا تواصلنا مع المتضررين من الجرائم المزعومة بموجب نظام روما الأساسي. لقد قمنا بزيادة الاتصالات مع الضحايا وجمعيات الضحايا وممثليهم ومنظمات المجتمع المدني الأخرى بشأن الحالة في ليبيا. وقد ساعدنا إلى حد كبير في تحقيق ذلك الهدف الوجود المستمر لمكنتي في المنطقة. الوجود في المنطقة بالغ الضرورة لإجراء تحقيق فعال والتنفيذ الفوري لولايتنا. وقد أثرت هذه الاتصالات المتزايدة التحقيق وساعدت على زيادة تسريعه، مما أتاح الوصول إلى أدلة وشهود محتملين رئيسيين جدد.

افتتحت الجلسة الساعة 10/10.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيس (تكلم بالـصينية): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أذعو ممثل ليبيا إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أذعو السيد كريم خان، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للمدعي العام خان.

السيد خان (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أشكركم، سيدي

الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن اليوم. وأود أيضا أن أعرب عن شكري الشخصي لسعادة الممثل الدائم لليبيا لدى الأمم المتحدة على حضوره في نيويورك جلسة المجلس هذه.

وإذا سمحتم لي، سيدي، أود أن أبدأ بالإعراب عن خالص التعازي للأسر والمجتمعات الليبية المتضررة من الفيضانات التي لم يسبق لها مثل في درنة وأجزاء أخرى من ليبيا التي شهدتها العالم في أيلول/سبتمبر. وأدرك جيدا أن ذلك أدى إلى خسارة مأساوية في أرواح الآلاف من الليبيين وتدمير المستشفيات والمدارس والمسكن والبنية التحتية. إن هذا يمثل مزيدا من البؤس والمآسي التي يتحملها الشعب الليبي منذ سنوات. أود ببساطة أن أعرب عن تضامني وتضامن مكنتي مع السلطات الليبية والشعب الليبي وهم يواصلون تعافيتهم.

لقد مر الآن 18 شهرا منذ أن وضعت في التقرير الثالث والعشرين الذي قدمه مكنتي حول الحالة في ليبيا خطة عمل متجددة، وهي استراتيجية جديدة تماما سنسعى من خلالها إلى أن نحقق أخيرا الآمال والتوقعات المشروعة للناجين في ليبيا. وعكست الخطة الجديدة

وينبغي لنا أن نحكم على نجاحنا ليس فقط من خلال عدد المحاكمات أمام المحكمة الجنائية الدولية، بل أيضا من خلال نزاهتنا ومرورتنا ومن خلال دقة ومهنية تحقيقاتنا المستقلة. ويجب أن يتضمن تقييمنا النهائي لأثر إحالات المجلس للناجين وأسر الضحايا، في الواقع، النتائج التي ساعدنا على تحقيقها ودعمناها جماعيا في الولايات القضائية المحلية للدول الأعضاء. ويجب على المكتب أن يعمل كمحور، لا كقمة، ونحن نعمل في شراكة مع أي دولة أو سلطة وطنية تريد أن تتعاون في السعي إلى تحقيق المزيد من العدالة والمساءلة والحد من الإفلات من العقاب.

وتماشيا مع هذا النهج، واصل مكتبنا العمل عن كثب خلال الأشهر الستة الماضية مع الفريق المشترك الذي يحقق في الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين على طريق البحر المتوسط الوسطى، وهو فريق انضمنا إليه العام الماضي. وتمثل عضويتنا في فريق التحقيق المشترك ذلك أسلوبا جديدا بشكل أساسي في العمل مع السلطات الوطنية. وفي الأشهر الستة الماضية، أنجزنا عدة بعثات تحقيق مشتركة. وعقدنا اجتماعات أسبوعية لتبادل المعلومات مع هؤلاء الشركاء الرئيسيين ونعمل على تسريع العمل الجماعي. وقد عقد اجتماع على مستوى الخبراء للفريق المشترك في نهاية تشرين الأول/أكتوبر لتبادل المعلومات والتحديات والتحضير للاجتماع الاستراتيجي الذي سيعقد الشهر المقبل. وبناء على ذلك العمل الجماعي، تمكن المكتب من تقديم دعم ملموس فيما يتعلق بالتحقيقات والمحاكمات الجارية وبالمشتبه بهم الرئيسيين في التحقيقات والمحاكمات المتعلقة بالاتجار بالبشر في إيطاليا وهولندا. وكما يرد في تقريرنا أيضا، فإن مشاركتنا وتعاوننا مع السلطات الليبية يظلان في صميم استراتيجيتنا، ومحورها المطلق، فيما يتعلق بالحالة.

وأقر بأننا واجهنا بعض التحديات في مجال التعاون في الفترة المشمولة بالتقرير الأخير. فعلى الرغم من الكثير من الجهد، لم نتمكن من الحصول على تأشيرات للبعثات الميدانية على المستوى التشغيلي لدخول ليبيا، الأمر الذي كان من شأنه أن يساعد على تسريع تعاوننا

وكجزء من تلك الجهود، عقد مكنتي أيضا في تموز/يوليه حلقة دراسية تدريبية متعددة الأيام مع العديد من منظمات المجتمع المدني الليبية المختلفة لمناقشة وشرح تطبيق المبادئ التوجيهية لمنظمات المجتمع المدني التي وضعناها مع وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية. وذلك جزء من مسعى مشترك - الشراكة التي ذكرتها سابقا - لمحاولة إشراك الجميع، بلا وجود لمتفرجين، وكفالة أن نحاول إجراء تحقيق أكثر شمولا واكتمالا في الجرائم التي تدخل في نطاق ولايتنا القضائية.

كما نواصل إحراز تقدم في تسخير التكنولوجيا المتقدمة في السعي لتحقيق عدالة أوسع نطاقا وأكثر جدوى. وشملت الخطوات الرئيسية قدا خلال الفترة المشمولة بالتقرير إحداث ثورة في نهجنا إزاء استخدام التكنولوجيا في تحقيقاتنا. وشمل ذلك، على سبيل المثال، إحالة مقتنياتنا من الأدلة إلى نظام إدارة الأدلة القائم على الحوسبة السحابية، والذي سيسمح لفريق ليبيا بالاستفادة من أدوات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، مثل النسخ الآلي وترجمة المواد المرئية والسمعية. وخلال الفترة نفسها، أطلقنا أيضا منصة OTPLink، وهي منصة رقمية تسمح بإرسال أصحاب المصلحة الخارجيين، بما في ذلك الشهود، للمعلومات بشكل أكثر أمانا. وهذا أمر لم يصبح متاحا فقط للشهود في الحالة في ليبيا فحسب، بل وأيضا لآخرين خاطبوا مكنتي أيضا.

وكما أبرز تقريرنا، لم يقتصر عملنا على مجرد التعجيل بما نجري من تحقيقات وملاحقات قضائية مستقلة. لقد قلت من قبل وأود أن أشدد على التزامي: إن تعميق التعاون مع السلطات الوطنية من خلال نهج أكثر دينامية للتعاون والتكامل أمر أساسي لرؤيتي لعمل المكتب في كل مكان. كان لهذا النهج المتجدد تأثير خاص فيما يتعلق بتحقيقاتنا في الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين في ليبيا.

لا يهم حقا لأي دولة ينتمي قاض أو مدع عام. كما قلت - وآمل ألا يصيب الأعضاء الضجر من سماعه - فإن الهدف الرئيسي بموجب نظام روما الأساسي هو، حيثما أمكن، أن ينتمي القاضي أو المدعي العام لدولة عضو في الأمم المتحدة، وليس المحكمة الجنائية الدولية.

التدفقات المالية ذات الصلة بالحالة في ليبيا وعائدات الجريمة. وإن شاء الله، في كانون الأول/ديسمبر، في جمعية الدول الأطراف التي ستعقد في نيويورك، سأطلب من جميع الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية أن تظهر التزامها المستمر بالتطبيق السليم للقانون الدولي وبتزويد الرجال والنساء في مكنتي بالموارد اللازمة حتى يتمكن من الدفاع عن الحقوق، ليس فقط للناجين في حالة ليبيا، بل لكل الناجين في كل الحالات الأخرى - لأن كل حياة بشرية مهمة بطبيعتها الحال بذات القدر.

وقد شددت، في الإحاطات الأولى التي قدمتها إلى المجلس بصفتي مدعيا عاما، على حقيقة أنه بالنسبة للناجين والمجتمعات والأسر المتضررة، ولذين يبحثون عن ذويهم أو محزونون على وفاتهم، يتعين علي أن أقدم رؤية واضحة لما هو الهدف الجماعي النهائي لمكنتنا، عملا بالولاية التي أناطها به المجلس وعملا بالقرار 1970 (2011). وقد أوضحت تماما في إحاطتي الأولى للمجلس (انظر S/PV.8911)، فيما يتعلق بالحالتين في كل من السودان وليبيا، أن الإحالات لا يمكن أن تكون قصة لا تنتهي.

وسعت - من خلال استراتيجية التحقيق الجديدة التي عرضتها على المجلس، والتي تطرقت إليها اليوم - إلى توفير قدر أكبر بكثير من الوضوح فيما يتعلق بما نقوم به وما نركز عليه. ولئن كانت يداي مقيدتين إلى حد ما فيما يتعلق بما يمكنني قوله علنا بسبب واجبات السرية التي أدين بها للمحكمة وأوامر المحكمة، فإنني أرى أن نتائج هذا النهج الاستراتيجي الجديد هامة ويمكن تمييزها بوضوح. ولكن إذ نواصل البناء على هذا الزخم، من الأهمية بمكان أن يواصل مكنتي الانخراط بشكل استباقي وهادف مع المجلس وحكومة ليبيا، وبالطبع مع الناجين، للبدء في رسم مسار يؤدي إلى الإكمال الناجح لأنشطتنا التحقيقية فيما يتعلق بالحالة ككل. إن الأساس القانوني لمكنتي للتحقيق في الجرائم المرتبطة بهذه الإحالة، والذي تقوم عليه استراتيجيتنا للتحقيق، واضح ومستمر. لكن ذلك لا يمنعنا من تحديد مسار يرمي إلى الوفاء بالولاية الأساسية التي كلف المجلس المحكمة

مع ليبيا والسلطات الليبية بشكل أكبر، وكان سيساعد على تعزيز عملنا في مجال الطب الشرعي واستمرار وجودنا الميداني في طرابلس. ولكن حدث تحسن ملحوظ، وأعتقد أن من الصواب استعراض انتباه المجلس إلى ذلك، لا سيما منذ وصول السفير زياد دغيم إلى لاهاي. وتمشيا مع التعليمات التي أحالها إلى السفير رئيس المجلس الرئاسي، السيد محمد المنفي، أكدت السفارة أنها ستعاون تعاوننا كاملا مع المكنت. ولم أحصل على تأشيرة دخولي إلى ليبيا وتأشيرات لأعضاء مكنتي إلا هذا الصباح. وإن شاء الله، سيعني ذلك أيضا أن تقريرتي القادم إلى المجلس سيقدم من الأراضي الليبية. وأمل أن يحدث ذلك. ويسرني أن أؤكد للمجلس أننا نأمل أن يشكل هذا التعاون أساسا متينا لنا للإبلاغ عن إحراز تقدم أكبر خلال الفترة المقبلة.

وفي الأشهر الستة الماضية، ومن خلال شراكتنا مع المجتمعات المتضررة والسلطات الليبية والشركاء الدوليين، واصلنا زخما الإيجابي فيما يتعلق بالحالة في ليبيا ونشهد بالفعل نتائج حقيقية. ومع فائق الاحترام للمجلس، أود أن أشدد على أننا لا نستطيع أن نأخذ ذلك التقدم كأمر مسلم به. فقلة الموارد التي يواجهها مكنتي حقيقية وعميقة وتعرض ضغوطا حاسمة بشكل متزايد على قدرتنا على تنفيذ ولايتنا في مختلف الحالات التي نواجهها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقينا دعما قيما من خارج الميزانية من الدول أفاد عملنا، بما في ذلك إعارة خبراء وطنيين متخصصين في الجرائم الجنسية والجنسانية، على سبيل المثال، وتقديم مساهمات مالية لدعم الإصلاحات التكنولوجية التي سبق أن أشرت إليها. ولكن، على الرغم من أنه كان لهذه المساهمات أثر إيجابي ملموس ومكنتنا من إحراز تقدم، فإن الأشهر الستة الماضية أوضحت لي بجلاء أننا نواجه تحديات معينة بسبب ما لا يمكن وصفه إلا بأنه ميزانية أساسية شحيحة وغير كافية لمكنتي.

واستنادا إلى مراجعة استراتيجية أساسية لعملنا - وقد أطلقت مؤخرا خطتنا الاستراتيجية الجديدة للفترة 2023-2025 - حددت نقصا كبيرا في الموارد وقدمت طلبا إلى جمعية الدول الأطراف لزيادة الميزانية في عام 2024، لا سيما فيما يتعلق بقدرتنا على التحقيق في

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد خان على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإلقاء ببيانات.

السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المدعي العام خان على إحاطته بشأن تقريره السادس والعشرين عن الحالة في ليبيا.

في الوقت الذي يواجه فيه السلام والأمن الدوليان تحدياً في جميع أنحاء العالم، تقف المحكمة الجنائية الدولية في الخطوط الأمامية للكفاح العالمي ضد الإفلات من العقاب بوصفها المؤسسة المركزية لنظام العدالة الجنائية الدولي. يجب محاسبة مرتكبي الجرائم الخطيرة، ويجب تحقيق العدالة في ظل سيادة القانون.

ترحب اليابان بالتقدم المستمر في التحقيق الذي يقوده مكتب المدعي العام في إطار استراتيجيته المتجددة في نيسان/أبريل 2022، باستخدام الموارد المتاحة والتقنيات الحديثة بشكل كامل. وتقدر اليابان أيضاً الدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إلى مكتب المدعي العام. وتحيط اليابان علماً على وجه الخصوص بتعزيز أنشطة التحقيق المتعلقة بالجرائم المرتكبة ضد المهاجرين، بمشاركة السلطات الوطنية ذات الصلة، والدول الأخرى، والمنظمات الدولية والإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني. ومما يشجع اليابان أيضاً أن تسمع أن التحقيقات المتعلقة بالعمليات التي جرت في الفترة 2014-2020 قد انتقلت إلى مرحلة الإنجاز. وتنتظر اليابان إلى التقرير المقبل المقدم إلى مجلس الأمن الذي يحدد خريطة طريق محتملة لتحقيق ذلك الهدف.

ومن ناحية أخرى، من المؤسف بعض الشيء أن التعاون مع السلطات الليبية لا يزال أقل من توقعاتنا. وتدعو اليابان كلاً من السلطات الليبية والمحكمة الجنائية الدولية إلى حلّ المسائل المعلقة بسرعة، بما في ذلك ما يتعلق بالتأثيرات، بطريقة إيجابية، حتى تتمكن المحكمة من العمل في ليبيا والاضطلاع بمهمتها الضرورية.

وثمة تحدّ آخر يتمثل في عدم إحراز تقدم كبير في التحقيق في أعمال العنف التي وقعت عام 2011، بما في ذلك محاكمة سيف الإسلام القذافي. ونتطلع إلى رؤية المحكمة تعجّل بتلك العملية.

الجنائية الدولية ومكتبي بالانخراط فيها، وفقاً للقرار 1970 (2011). وأعتقد أن من الضروري أن نتبع ذلك الطريق بغية تعزيز الثقة بيننا وإظهار استعداد وقدرة وخريطة طريق تمكننا من إغلاق ملف الحالة بطريقة تضمن اضطلاعنا بمسؤوليتنا بأكبر قدر ممكن من الفعالية. وسيتطلب ذلك تعاوناً أعمق مع السلطات الوطنية، على أساس التكامل، مع الاستمرار في تعزيز قدرتي وقدرة مكتبي على مقاضاة الذين صدرت بحقهم أوامر اعتقال علنية وغير علنية أمام المحكمة الجنائية الدولية.

وتجسيداُ لذلك النهج، وكما ورد في التقرير المعروف على الأعضاء، أعتزم العمل في الأشهر الستة المقبلة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين ذوي الصلة لإعداد خطة لإنجاز المكتب أنشطته عملاً بالقرار 1970 (2011). وآمل في أن أتمكن من إكمال أنشطة التحقيق بحلول نهاية عام 2025 فيما يتعلق بمسارات التحقيق الرئيسية التي سبق أن شرحتها بالتفصيل وسأهدف إلى إكمالها. إن كون هذا الهدف قابلاً للتحقيق سيتوقف على ما إذا كان بإمكاننا أن ننفذ بشكل جماعي الخطط المبينة في التقرير وما إذا كان التعاون مع ليبيا يمكن أن يمضي قدماً بالطريقة الضرورية. وبينما نرسم ذلك الطريق معاً، سيواصل مكتبي الاضطلاع بأنشطتنا وفقاً لجميع مسارات تحقيقنا بالتزام وتقانٍ فيما يتعلق بالقرار.

وفي الأشهر المقبلة، أعتزم مواصلة الاعتماد على مشاركتنا وتعاوننا مع المجلس، ومع الناجين، ومع ليبيا، ومع جميع الشركاء الدوليين. وإذا عملنا معاً، وإذا حاولنا وضع مصالح الضحايا أولاً، وإذا كنا نعتقد أن الظلم ليس حتمياً ولكنّ العدالة هي حق مكتسب لكل طفل، فسيكون لدينا أمل في تحسين الوضع في ليبيا والاضطلاع بمسؤولياتنا بشكل أكثر فعالية وأكمل مما كنا عليه في الماضي. إنني أتطلع حقاً إلى العمل مع كل عضو من أعضاء المجلس حتى نتتمكن من السعي لتلبية وتحقيق التوقعات المشروعة للضحايا وعائلاتهم في ليبيا، وآمال وتطلعات الشعب الليبي، وبطبيعة الحال الثقة التي وضعها المجلس في المحكمة الجنائية الدولية عندما تمت الإحالة إليها منذ كل تلك السنوات الماضية.

تحقيق أقصى قدر من الكفاءة. لذلك نحيط علماً برقمنا الأدلة وإطلاق منصة رقمية. ومن خلال تمكين التبادل الآمن والسريع للاتصالات، فإنها تسهم في أمن الضحايا والشهود ومنظمات المجتمع المدني. وفي ذلك السياق، نشدد على أن أمن البيانات وحماية البنى التحتية القضائية أمران أساسيان. وندين بعبارة أشد الهجوم الإلكتروني الذي وقعت المحكمة ضحية له هذا الصيف. وعلاوة على ذلك، لكي تمارس المحكمة ولايتها بفعالية، يجب الحفاظ على استقلالها وحيادها. وتحقيقاً لهذه الغاية، نود أن نؤكد هنا على أهمية تزويدها بالموارد البشرية والمالية التي تتناسب مع المهام الملقة على عاتقها.

ثالثاً، إن التعاون أساسي في تمكين المحكمة من الوفاء بولايتها. لذلك نشجع السلطات الليبية بقوة على مواصلة تعاونها مع مكتب المدعي العام، لا سيما فيما يتعلق بمنح التأشيرات. فتلك عناصر أساسية لكي يتمكن المكتب من الاضطلاع ببعثات ميدانية وضمان وجوده في ليبيا. ونرحب بتعاون المكتب الواسع النطاق مع الدول الثالثة، لا سيما فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة ضد المهاجرين. يبرهن هذا التعاون على التطبيق الإيجابي لمبدأ التكامل الذي يكمن في صميم نظام روما الأساسي. كما نرحب بالجهود المستمرة التي يبذلها المكتب للتواصل مع المجتمع المدني، ونكرر قلقنا إزاء القيود المفروضة على المجتمع المدني في ليبيا. وأخيراً، نشجع على مواصلة التعاون الوثيق بين بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومكتب المدعي العام، لا سيما خلال البعثات الميدانية.

وأودّ أن أختتم بياني بتريديد كلمات نورا الجري، التي قدمت إحاطة للمجلس في آب/أغسطس:

”إذ من خلال تحميل الأفراد والمؤسسات المسؤولية عن أخطاء الماضي، يمكن لليبيا أن تبني أساس الثقة والاستقرار والتقدم الضروري لمستقبل سلمي.“ (انظر S/PV.9402، صفحة 6)

وتود سويسرا أن تؤكد من جديد دعمها الكامل للمحكمة الجنائية الدولية. فعلى نحو ما يعلم الجميع هنا، ما من سلام دائم بدون تحقيق العدالة.

وعندما استضافت اليابان وسويسرا اجتماعاً بصيغة آريا في تموز/يوليه، دعت دول عديدة إلى زيادة استخدام المحكمة من أجل السلام والأمن الدوليين وطلبت تعزيز التعاون مع مجلس الأمن، وكذلك مع كل دولة عضو.

وتفخر اليابان بدعم المحكمة من خلال توفير الموارد البشرية والمالية على حد سواء، ونؤكد من جديد التزامنا الثابت بذلك. وتقف اليابان على أهبة الاستعداد لمواصلة التعاون مع الدول الأعضاء ذات الصلة وسنواصل دعمنا المتين للأنشطة الحاسمة الأهمية للمحكمة.

السيدة تشاندا (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): تشكر سويسرا المدعي العام على إحاطته وعلى عرضه تقريره السادس والعشرين عن الحالة في ليبيا. إن التقرير ضمان للشفافية ويقدم لنا سرداً واضحاً وكاملاً للجهود التي بذلها المكتب خلال الأشهر الستة الماضية، وفقاً للولاية الواردة في القرار 1970 (2011).

وأود أن أتطرق إلى ثلاث نقاط.

أولاً، نشيد بمكتب المدعي العام على التقدم المستمر والهام المحرز في تنفيذ استراتيجية العمل المتجددة لليبيا. وتلاحظ سويسرا مع الاهتمام التقدم المحرز في مسارات التحقيق الأربعة. وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى التقدم المحرز في التحقيق في الجرائم المرتبطة بالعمليات التي جرت في الفترة 2014-2020، والذي سيُعتبر قريباً مكتملاً. ونرحب أيضاً بالتركيز على الدعم النفسي والاجتماعي للضحايا ودعم الشهود من حيث الأمن والمساعدة الطبية، بما في ذلك بمساعدة السلطات الوطنية. وعلاوة على ذلك، نرحب بإشارة المدعي العام إلى أن المكتب سيتمكن من أن يقدم في تقريره المقبل خريطة طريق محتملة لإنجاز أنشطة المكتب وفقاً للقرار 1970 (2011). ويبرهن ذلك الإعلان على التزام المكتب بالاضطلاع بأنشطته باتباع أهداف واضحة وملموسة.

ثانياً، تؤيد سويسرا جهود المحكمة في مجال الرقمنة التي تسهم في تقبلها للتكنولوجيات الجديدة الرامية إلى تعزيز كفاءتها. إن استفادة المحكمة من التكنولوجيات الجديدة مع الحفاظ على نزاهتها سيُمكنها من

الفعال للولاية التي أناطها به المجلس، نعتقد أن نهج التكامل والتعاون سيساعد أيضا على بناء قدرات المؤسسات الليبية، فضلا عن قدرات الدول الثالثة، نحو إجراء محاكمات وطنية للمتهمين.

ونشيد بالجهود المبذولة للابتكار واستخدام برنامج "OPTLink" في الحالة الليبية وغيرها من الحالات من حيث صلتها بالجهات المعنية الخارجية، بمن في ذلك الشهود. ونشجع على استمرار التعاون والشراكة بين السلطات الليبية في عمل مكتب المدعي العام، ونشدد على أهمية التعاون الكامل من جانب جميع السلطات الوطنية ذات الصلة من أجل نجاح عمل المدعي العام، على النحو المتوخى في القرار 1970 (2011)، لا سيما فيما يتعلق بإصدار تأشيرات الدخول والوصول إلى الوثائق والأماكن الهامة للمساعدة في التحقيقات.

وأخيرا، وتعزيزا لإحالة مجلس الأمن هذه المسألة إلى المحكمة، تحدث غانا المجلس على تقديم الدعم المستمر للموارد المالية اللازمة التي تحتاجها المحكمة للاضطلاع بولايتها. ونؤكد من جديد دعمنا لدعوة جمعية الدول الأطراف إلى توفير تمويل إضافي لمقترحات ميزانية المحكمة لعام 2024.

كما نعرب عن تقديرنا لكيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، لدعمها المستمر لعمل مكتب المدعي العام بشأن الوضع في ليبيا، ونشدد على أهمية الدعم المستمر تحسبا لزيادة البعثات الميدانية إلى ليبيا في الأشهر المقبلة.

و خارج المجلس، ستواصل غانا متابعة هذه المسألة عن كثب بما يتماشى مع التزاماتها بموجب القانون الدولي وتقديم الدعم للعمليات ذات الصلة حسب الضرورة لدعم السلام والاستقرار في ليبيا.

السيد ويكريماسينغي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للمدعي العام خان على إحاطته الهامة اليوم بمناسبة التقرير السادس والعشرين للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية عن الحالة في ليبيا. وتقدم المملكة المتحدة دعمها الكامل للتحقيقات الجارية للمدعي العام. ونرحب بتقريره الأخير المقدم إلى المجلس.

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للسيد كريم خان على عرضه التقرير السادس والعشرين للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية عن الحالة في ليبيا أمام المجلس. وأنه أيضا بحضور السفير طاهر السني، ممثل ليبيا، وأنه بإسهامه النشاط في نظر المجلس في هذه المسألة.

على مدى 23 شهرا الماضية، سعت غانا جاهدة بوصفها عضوا في المجلس إلى دعم جهود المدعي العام تعزيزا لولايته المنشأة بموجب القرار 1970 (2011). وإذ ندلي ببياننا الأخير بشأن هذا البند من جدول الأعمال خلال عضويتنا الحالية في المجلس، فإن ثقتنا في عمل المدعي العام لم تفتقر، ونشيد بالتقدم القوي المحرز في تنفيذ الاستراتيجية المحددة للمكتب فيما يتعلق بالحالة في ليبيا.

ونشارك في الترحيب باستمرار الشفافية والوضوح اللذين يوفرهما المكتب فيما يتعلق بالتقدم المحرز في خطوط التحقيق الرئيسية الأربعة في إطار هذه الاستراتيجية، ويسعدنا أن نلاحظ اختتام خطوط التحقيق ضد المشتبه بهم الرئيسيين في الجرائم المتعلقة بعمليات الفترة من 2014 إلى 2020. ونتطلع إلى خريطة الطريق المحتملة للمدعي العام لإنجاز الأنشطة عملا بالقرار 1970 (2011).

وفيما يتعلق بالتحقيق الذي يتناول مرافق الاحتجاز والجرائم المرتكبة ضد المهاجرين، تواصل غانا، إلى جانب أعضاء أفرقة آخرين في المجلس، الإعراب عن قلقها البالغ إزاء انتهاكات حقوق الإنسان للمهاجرين أينما وقعت، وتكرر الدعوة إلى محاسبة مرتكبي هذه الجرائم في ليبيا. لذلك، نأمل أن يكون التقدم الذي أحرزه المكتب فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة ضد المهاجرين مرجعا هاما للمساءلة ورادعا للأخريين الذين يرتكبون جرائم ضد المهاجرين.

وتعزيزا لمبدأ التكامل، الذي يقع في صميم نظام روما الأساسي وشددت عليه غانا بصورة متكررة خلال اجتماعاتنا، نرحب بالتزام المدعي العام بالعمل بشكل أوثق مع السلطات الوطنية لتحقيق المساءلة عن الجرائم الدولية، ونرحب بالتعاون مع الدول الثالثة الست تماشيا مع ذلك المبدأ. وكجزء من الجهود التي يبذلها مكتب المدعي العام للتنفيذ

الواردة في تقريره السادس والعشرين عملا بالقرار 1970 (2011). ونرحب كذلك بحضور ممثل ليبيا في جلسة اليوم.

تؤيد ألبانيا، بصفتها طرفا في نظام روما الأساسي، تأييدا قويا المحكمة الجنائية الدولية في مهمتها المتمثلة في تحقيق العدالة في الجرائم الدولية الأساسية.

إن المحكمة الجنائية الدولية تؤدي دورا هاما في السعي لتحقيق العدالة في ليبيا، على الرغم من التحديات المتعددة، بما في ذلك الفيضانات المدمرة. وأود في هذه اللحظة أن أعرب عن تضامننا مع الشعب الليبي.

وتشيد ألبانيا بالتقدم الملموس المحرز في جميع ميادين التحقيقات وتقدر التعاون القائم بين بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومكتب رئيس المجلس ومكتب المدعي العام. ونرحب أيضا بالتعاون مع فريق تعقب الهاربين التابع للآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمة الجنائية في تقديم مرتكبي الجرائم الفظيعة إلى العدالة.

وكما ذكرنا من قبل في القاعة، فإننا نعتبر المحكمة الجنائية الدولية عنصرا رئيسيا في الكفاح العالمي لإنهاء الإفلات من العقاب وتعزيز المساءلة. إنها تمثل الأمل الوحيد لضحايا الجرائم الفظيعة للحصول على العدالة. ونحن ندعمها تماما.

واعتقد أن استقلال السلطة القضائية مبدأ عالمي نؤيده جميعا، وأي محاولة لتقويض نزاهة المحاكم واستقلالها تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والقيم المشتركة. وتدين ألبانيا الهجوم الإلكتروني على البنية التحتية للمحكمة. فأى جهود للضغط على القضاة أو التدخل في العملية القضائية أمر غير مقبول.

ونحث السلطات الليبية على النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها؛ وحماية المدنيين، بمن فيهم المهاجرون؛ وتحقيق العدالة على الجرائم الفظيعة المرتكبة على الأراضي الليبية. وفي ذلك الصدد، يجب أن يعجل وجود المكتب في طرابلس بعملية جمع الأدلة وأن يدعم ضحايا تلك الجرائم المروعة. وترحب ألبانيا برؤية المدعي العام خان لإنجاز

نرحب بالتقدم الجيد المحرز في تنفيذ الاستراتيجية المجددة لمكتب المدعي العام، ولا سيما إشارة المدعي العام إلى أن المكتب سيتمكن من تحديد خارطة طريق محتملة لإنجاز أنشطته عملا بالقرار 1970 (2011) في تقريره المقبل. ونرحب بالمعلومات المستكملة التي قدمها المدعي العام في الاستراتيجية بشأن الخطوط الأربعة الرئيسية للتحقيق. ويسرنا أن نلاحظ زيادة المشاركة مع الشهود والناجين والمجتمع المدني من خلال الوجود المستمر للمكتب في المنطقة. إن العدالة أمر حيوي لتحقيق الأمن والاستقرار على المدى الطويل.

ونلاحظ أيضا التقدم الذي أحرزه المكتب فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة ضد المهاجرين والجهود المبذولة للعمل بشكل أوثق مع السلطات الوطنية لتحقيق المساءلة عن الجرائم ذات الصلة. ونقر بدعوة المدعي العام إلى توفير الموارد للتصدي للمخاطر الاستراتيجية المحددة والحاجة إلى ضمان تزويد المكتب بالموارد الكافية لاختتام تحقيقاته. إن المحكمة الجنائية الدولية أداة هامة لتحقيق العدالة في ليبيا من خلال إجراء تحقيقات شفافة. لذلك، يجب أن نضمن قدرة المحكمة الجنائية الدولية على وضع خارطة طريق لاستكمال التحقيقات وتحقيق العدالة لشعب ليبيا.

وفي هذا الصدد، نرحب بدعم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومشاركتها في التحقيق الذي تجريه المحكمة. ومع ذلك، فإننا نشدد أيضا على أهمية تعاون السلطات الليبية في ذلك التحقيق، وفقا لمتطلبات القرار 1970 (2011). ويشمل هذا التعاون إصدار تأشيرات لموظفي المحكمة، وتقديم الوثائق وغيرها من الأدلة إلى المحكمة، وتسليم الأفراد الذين صدرت بحقهم أوامر اعتقال.

وفي الختام، نشدد على أن المملكة المتحدة لا تزال ملتزمة بالعمل مع مكتب المدعي العام ونحثه، جنبا إلى جنب مع السلطات الليبية وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وغيرها، على الاستفادة من التقدم المحرز حتى الآن وضمان تحقيق العدالة لشعب ليبيا.

السيد ستاستولي (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المدعي العام خان على إحاطته اليوم التي تسلط الضوء على عناصر التحقيق الرئيسية

بما في ذلك الجرائم الفظيعة. فوجود نظام وطني قوي للمساءلة يعد السبيل الأمثل لتعزيز سيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب وتوفير الرعاية للضحايا.

ونرى، في هذا السياق، أن تكثيف التواصل بين مكتب المدعي العام والسلطات الوطنية الليبية من التطورات المشجعة التي تتماشى مع مبدأ التكامل الأساسي في المحكمة الجنائية الدولية، حيث نشدد على أهمية استمرار هذا التعاون مع السلطات الليبية المعنية وتوطيده من خلال التواصل والحوار.

إن مسألة التحقيق في الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين أولوية هامة للمحكمة الجنائية الدولية، على أن تجرى هذه التحقيقات الهامة من خلال التعاون النشط مع السلطات الوطنية الليبية ودعم جهودها المحلية بقوة.

ونرى أيضا أن تعزيز التعاون على المستوى الدولي وعن كثب يعد ضروريا لتفكيك الشبكات الإجرامية المنظمة العابرة للحدود الوطنية، التي تقوم باستغلال المهاجرين والنازحين، سواء في دول المصدر أو المقصد أو العبور.

وختاما، تؤكد دولة الإمارات على مساندتها للجهود الأممية المبذولة لدعم ليبيا، ونأمل في أن تتضافر المساعي لتحقيق التطلعات المشروعة للشعب الليبي وإحلال الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ونؤكد هنا أن تحقيق السلام في المنطقة لن يكون ممكنا من دون وقف الحرب الدامية على قطاع غزة، التي يتحمل وطأتها النساء والأطفال، وتهدد بتوسع رقعة النزاع في المنطقة في ظل ما نشهده من تصاعد التوترات في أرجائها.

السيد سيمونوف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):
أشكر المدعي العام خان على إحاطته لمجلس الأمن بشأن عمل مكتب المدعي العام بشأن الحالة في ليبيا.

في البداية، أعرب عن أعمق تعاطف الولايات المتحدة مع جميع المتضررين في ليبيا من الخسائر المأساوية في الأرواح في أعقاب

الاستراتيجية الجديدة في إطار زمني معقول. فذلك هي طريقة التأكد من أن مرتكبي الجرائم الفظيعة الفارين سيواجهون العدالة قريبا.

ونشيد بتعاون المحكمة الجنائية الدولية مع البعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا وانخراطها مع المجتمعات المتضررة والمجتمع المدني في جمع الأدلة على القتل خارج نطاق القضاء والتعذيب والاعتصاب والاستعباد الجنسي والمعاملة اللاإنسانية والجرائم ضد المهاجرين.

وتدعم ألبانيا الصندوق الاستئماني للضحايا، الذي يهدف إلى إعادة إدماجهم في المجتمع، دعما تاما. ويجب إيلاء اهتمام خاص لحالة الأطفال. إن هذا زخم للمساءلة - فرصة فريدة لليبيا لضمان العدالة ودعم المصالحة وقطع روابطها بالماضي المظلم، على نحو قاطع.

وفي الختام، وإذ أن هذه هي آخر جلسة لألبانيا بشأن المحكمة الجنائية الدولية وليبيا، أود أن أؤكد للمجلس أن ألبانيا ستواصل الوقوف إلى جانب ضحايا الفظائع والعمل عن كثب مع ليبيا والمحكمة الجنائية الدولية والشركاء الآخرين في تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون والمصالحة. فتحقيق العدالة والمساءلة شرطان مسبقان للسلام الدائم والأمن والتنمية في ليبيا وأماكن أخرى.

السيد العلماء (الإمارات العربية المتحدة): أرحب في البداية، السيد الرئيس، بالمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، السيد كريم خان، ونشكره على إحاطته. كما أرحب بالممثل الدائم لليبيا، السفير طاهر السني، في جلسة اليوم.

لا يزال الشعب الليبي يعاني آثار الدمار الهائل الذي تسببت فيه الفيضانات العارمة التي ضربت البلد في أيلول/سبتمبر الماضي، الأمر الذي يقتضي من المجتمع الدولي بحث أفضل السبل لمساعدة ليبيا على التعافي، مع النظر أيضا في إمكانية البناء على روح التضامن والوحدة التي تجلت بين أبناء الشعب الليبي في أعقاب هذه الكارثة لاستعادة زخم العملية السياسية والتوصل إلى تسوية سلمية بقيادة ليبية ومملكية ليبية، يكون أحد أركانها الأساسية المساءلة وتحقيق العدالة الانتقالية.

ونشدد هنا على أن الدول تتحمل المسؤولية الأساسية في منع ومكافحة الجرائم المرتكبة على أراضيها، ضمن إطار ولايتها القضائية،

السلطات الوطنية الليبية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإننا نشعر بالأمل لأنه قد يوجد مسار أكثر إيجابية للانخراط معها. وندعو السلطات الليبية إلى زيادة تعاونها مع المحكمة، بما في ذلك بمنح تأشيرات للمشاركين في بعثات التحقيق الحاسمة، وإنفاذ أوامر الاعتقال، والانتهاه بسرعة من إنشاء مكتب اتصال تابع لمكتب المدعي العام في طرابلس.

إن كفالة العدالة والمساءلة عن الجرائم المروعة التي ارتكبت في ليبيا منذ أن اتخذ مجلس الأمن القرار 1970 (2011)، بما في ذلك الجرائم التي ارتكبتها مسؤولون كبار سابقون في نظام القذافي، مثل سيف الإسلام القذافي - مهمة تقع على عاتقنا جميعا. ويجب علينا جميعا أن نبحث عن سبل لتنفيذ تلك الإحالة وحتمية تعاونها، بما في ذلك من خلال تزويد المحكمة الجنائية الدولية بالدعم الذي تحتاج إليه لكي تكون ناجحة. وستكون العدالة والمساءلة ضروريتين لبناء مستقبل ليبيا يتسم بالسلام وسيادة القانون واحترام كرامة كل إنسان. فذلك أقل ما يستحقه السكان في ليبيا.

السيدة غات (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المدعي العام خان على التقرير وعلى إحاطته هذا الصباح.

وأكرر دعم مالطة القوي لعمل المحكمة الجنائية الدولية وللجهود الدؤوبة التي يبذلها مكتب المدعي العام في السعي إلى تحقيق العدالة لضحايا أفظع الجرائم في مختلف حالات النزاع. كما أرحب بالممثل الدائم لليبيا في جلسة اليوم.

إن عمل المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بإحالة مجلس الأمن للحالة الليبية أمر بالغ الأهمية - ليس فقط للمساءلة عن الجرائم الدولية، بل كذلك لتحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل في البلد.

وفي هذا الصدد، يسرنا التقدم المحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير في تنفيذ الاستراتيجية المُجددة للمكتب بشأن الحالة في ليبيا. ونود أن نشير إلى التقدم الكبير المحرز في مسارات التحقيق جميعها، لا سيما في معالجة العمليات المنفذة خلال الفترة 2014-2020، حيث أمكن الانتهاه بنجاح من مسارات التحقيق ضد المشتبه بهم الرئيسيين ويقترّب المكتب من مرحلة الانتهاه من أنشطة التحقيق.

العاصفة المدمرة التي حدثت قبل شهرين تقريبا. يجب على القادة الليبيين الآن أن يجتمعوا لإيلاء الأولوية لاحتياجات ضحايا الفيزانوات وتنفيذ نهج موحد لإعادة الإعمار - بالتنسيق بين الشرق والغرب، مع ضمانات الشفافية والدعم من المجتمع الدولي.

لقد صوتت الولايات المتحدة مؤيدة القرار 1970 (2011) وظلت تدعم بثبات تحقيق المحكمة الجنائية الدولية في الفظائع المرتكبة في ليبيا منذ اعتماده إقرارا بأن تحقيق العدالة لضحايا الفظائع والمساءلة هما الأساسان الضروريان لمستقبل ليبيا التي يعمها السلام والأمن. ونشيد بالتقاني الاستثنائي لموظفي مكتب المدعي العام وجهوده المستمرة للتحقيق مع الأشخاص الأكثر مسؤولية عن الفظائع المرتكبة في ليبيا ضد الشعب الليبي والمهاجرين منذ شباط/فبراير 2011 ومحاكمتهم.

وبصفة خاصة، يبعث فينا الأمل التقدم الذي أحرزه مكتب المدعي العام بشأن الخطوط الرئيسية الأربعة للاستقصاء التحقيقي. وما يثلج صدورنا أن المكتب يتبع نهجا مزدوجا إزاء التحقيقات - أولا، تعزيز قدرته على الاضطلاع بمهام الادعاء الأساسية المتمثلة في جمع الأدلة وتحليلها، بما في ذلك الاستدلال الجنائي العلمي والتحقيقات المفتوحة المصدر وتعزيز التعاون القانوني؛ بينما، ثانيا، إشراك المجتمع المدني بشكل هادف ودعم الضحايا والشهود، بما في ذلك من خلال إعطاء الأولوية لإعادة التأهيل النفسي والاجتماعي والنهج الواعية بالصددمات. إن العنصر القانوني والعنصر البشري أساسيان كلاهما. وقد عانى الليبيون والمهاجرون التعذيب والاعتصاب والقتل خارج نطاق القضاء والاعتقال التعسفي والاحتجاز المطول قبل المحاكمة. ولكي نحترم حقوقهم وكرامتهم وإنسانيتهم، يجب علينا أن نكفل مساءلة الأفراد الأكثر مسؤولية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وأن يتلقى الضحايا المساعدة طوال فترة تعافيتهم وإعادة تأهيلهم.

ونرحب بتعاون مكتب المدعي العام المتزايد مع الدول الثالثة والهيئات الدولية والمنظمات الإقليمية. ويضاعف ذلك التعاون السبل المتاحة للعمل المشترك سعيا إلى المساءلة عن مجموعة من الجرائم. وإذ نشعر بخيبة أمل إزاء غياب التعاون المطرد والموثوق به من قبل

يتغير هذا الموقف بأي شكل من الأشكال، وهو متاح للاستعراض في المحضر الحرفي المؤرخ 11 أيار/مايو 2023 وقد نُشر أيضا على الموقع الشبكي للبعثة الدائمة للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة.

ومع ذلك، يتعين علينا اليوم مرة أخرى أن نطرح هذا السؤال: لماذا يقضي المجلس وقتا في مراوغات عديمة الفائدة مع المحكمة الجنائية الدولية؟ فمن حيث المضمون، فإن التقرير الأخير للمدعي العام فارغ مثل وعده بإعطاء الأولوية للنظر في الحالات التي يحيلها المجلس. وعاما بعد عام، نقرأ نفس المراوغات. إن ترتيب الكلمات هو الشيء الوحيد الذي يتغير، لكننا نواصل نفس المناقشة، ولسبب ما، نتظاهر بأن شيئا ما يحدث. ونقرأ باهتمام كبير عن تعامل السيد خان مع أمور، منها على سبيل المثال، ما يتعلق بالمهاجرين. ولكن ماذا نسمع منه بخصوص ذلك؟ نسمع أنه يتعاون مع هياكل الاتحاد الأوروبي بشأن تلك المسألة، في حين كان ينبغي له في الواقع أن ينظر في انتهاكات هذه الهياكل ضد المهاجرين. وتلك الصورة معبرة وشائعة، وهي نفسها على جميع الجبهات. ففي دارفور، على سبيل المثال، الحالة هي نفسها. والنتيجة ليست منعمة فحسب، بل سلبية، إذا أخذنا في الاعتبار الحالة في ليبيا والحالة في السودان. وفي نهاية المطاف، لا يوجد شيء يثير الدهشة هنا. فالأولوية الحقيقية الوحيدة للمحكمة الجنائية الدولية هي المحاكمات التي تُعقد حسب الطلب والتي تدفع تكاليفها بلا خجل البلدان الغربية، التي تضخ ملايين الدولارات في هذه المحكمة الزائفة تحت ستار التبرعات.

وإزاء تلك الخلفية، من المدهش أن نسمع الشكاوى المستمرة للمحكمة الجنائية الدولية بشأن نقص الأموال. فحتى ميزانيتها السنوية العادية تبلغ ثلاثة أضعاف ميزانية محكمة العدل الدولية التابعة للأمم المتحدة، وهذا من دون احتساب المساعدة السخية من الجهات الراعية. وبالرغم من ذلك، يدعو بعض زملائنا في المجلس إلى النظر في ضخ أموال إضافية لمساعدة المحكمة. ونعتقد أننا لاحظنا التدهور التدريجي للمحكمة لفترة طويلة جدا إلى حد لا يجعلنا نعتقد أن الأموال الإضافية يمكن أن تعالج هذا الوضع بطريقة أو بأخرى.

ويشجعنا أيضا التقدم الإيجابي فيما يتعلق بالتحقيقات التي تتناول مرافق الاحتجاز والجرائم المزعومة ضد المهاجرين. ونشيد بزيادة وتيرة التعاون مع وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون بشأن تلك الجرائم، وكذلك مع السلطات الوطنية المعنية من خلال الفريق المشترك المنشأ لدعم التحقيقات. وتعزز سياسة التعاون الاستباقية مع دول ثالثة والمنظمات الإقليمية والشركاء الدوليين التكاملي، وهي ضرورية لتحقيق أهداف الولاية.

وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء وقوع جرائم ضد الأفراد الضعفاء. وفي هذا الصدد، نرحب بتعيين محقق ثان متخصص في الجرائم الجنسية والجنسانية ويتواصل المكتب المتزايد مع الضحايا وجمعيات الضحايا وممثليهم ومنظمات المجتمع المدني الأخرى ونشطاء حقوق الإنسان داخل ليبيا وخارجها. وندعو إلى تقديم مساعدة نفسية وتأهيلية فعالة للضحايا ونكرر التأكيد على أهمية أن تكون المساعدة مناسبة للعمر وأن تتمحور حول الناجين وتراعي الاعتبارات الجنسانية. وتتوه مألطة بالمساعدة المستمرة التي تقدمها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إلى المكتب. ونشدد على أهمية هذا الدعم المستمر تحسبا لزيادة البعثات الميدانية إلى ليبيا في الأشهر المقبلة. ويشجعنا أيضا الالتزام المتجدد للسلطات الليبية المعنية بتيسير وصول المكتب إلى ليبيا، ونأمل أن يؤدي ذلك إلى زيادة وتيرة التعاون في الأشهر المقبلة. وهذا التعاون ضروري لتعزيز المساءلة والتكامل وجعل العدالة أيسر منال للضحايا.

لا تزال الحالة في ليبيا تستحق تركيز المجتمع الدولي ودعمه. فلا يزال المأزق السياسي المستمر في ليبيا يفاقم حالة عدم الاستقرار. إن هدفنا الجماعي كفالة السلام الدائم والمستدام، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا إذا كانت هناك عدالة لضحايا الجرائم الفظيعة والناجين منها. ولهذا السبب، تواصل مألطة دعمها الثابت للمحكمة في جميع جهودها الرامية إلى تحقيق المساءلة.

السيدة زابولوتسكايا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): سبق أن حددنا موقفنا من الأنشطة المسييسة وغير الفعالة لما يسمى بالمحكمة الجنائية الدولية وما يسمى بمدعيها العام باستفاضة خلال الجلسة السابقة لمجلس الأمن بشأن هذه المسألة (انظر S/PV.9320). ولم

آخر. ولكن لا، وإنما لا نرى شيئاً من هذا القبيل. ويلقي المدعي العام البريطاني الزائف علينا محاضرات حول القانون الدولي الإنساني، لكن ليس من الواضح إلى من تُوجه تلك المحاضرات. استيقظ يا سيد خان - إن وكالات الأمم المتحدة تتحدث عن جرائم حرب بصراحة غير معهودة.

وعلاوة على ذلك، ليس هناك ما يثير الدهشة في تقاعس هذه المحكمة الزائفة بشأن الحالة في فلسطين. وإذا كان لدى أي شخص أي أوهام بشأن هذه المنظمة، أعتقد أنه ينبغي ألا يكون هناك شك الآن. فقد سلطت هذه الحالة الضوء على أي نقاط مظلمة بخصوص هذه المسألة. ويتظاهر المدعون العامون للمحكمة الجنائية الدولية بأنهم يعملون وفقاً للمبادئ عندما يكون ذلك مفيداً للغرب فحسب. وهم على استعداد لإعداد مذكرات توقيف مصممة خصيصاً في غضون أيام. ومقابل أجر، يمكن إصدارها لتتزامن مع أحداث محددة. هل تريدون تبييض عدوان منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) على ليبيا؟ على الرحب والسعة. هل تريدون صرف الانتباه عن مؤتمرات قمة روسيا والصين أو مجموعة بلدان البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا (البريكس)؟ فلتصدروا مذكرة توقيف زائفة أخرى. والعكس صحيح أيضاً. عندما يضر التحقيق بمصالح الغرب، يتم إسقاطه. ونتنكر جميعاً أن هذا هو بالضبط ما فعله المدعي العام البريطاني الحالي للمحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بالتحقيقات في جرائم الحرب التي ارتكبتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في العراق وأفغانستان.

وفي هذا الصدد، نشفق على الفلسطينيين الذين علقوا آمالهم حقا على المحكمة الجنائية الدولية حتى النهاية. ينبغي ألا نتوقع أي عدالة من هذا القضاء الزائف الدمية الموالي للغرب، والذي يتم شراؤه وبيعه. إن المحكمة الجنائية الدولية اليوم ليست مجرد حفرة بلا قعر للموارد المالية ورمزا للأمال الفارغة والوقت الضائع؛ بل أصبحت مثالا حيا على تدهور العدالة الجنائية الدولية وانحطاطها. إنه لأمر مؤسف جدا أن هذا يحدث أمام أعيننا وأن المثل العليا لنورمبرغ قد انتهكت. لقد حولت جهود مسؤولي المحكمة الجنائية الدولية الفاسدين المحكمة

وفي هذا الصدد، نود أن نقترح تدبيراً آخر. فلننظر في سحب الحالات التي سبق أن أُحيلت إلى المحكمة الجنائية الدولية بشأن ليبيا والسودان. وإذا كان المجلس قد استطاع أن يحيل تلك الحالات إلى المحكمة، فإننا نرى أن بوسعنا سحبها. وسيكون ذلك مفيداً جداً لأن المجلس لن يضطر للاستماع إلى ما يسمى بالتقارير وستتاح لنا فرصة للبدء في التعامل مع تقديم مساعدة حقيقية إلى تلك البلدان، بما في ذلك بشأن مسألة تعزيز نظمها القانونية. ويجب أن تكون العملية السياسية والمصالحة الوطنية في أيدي شعوب تلك البلدان. ومن الواضح أن المحكمة الجنائية الدولية لا تساعد في ذلك الصدد. إن سنوات المماطلة من قبل المحكمة الزائفة ومسؤوليها بشأن ليبيا ودارفور غنية عن البيان. وهذا الأمر لافت للانتباه أكثر مما يمكن رؤيته في أي تقرير. ونستمع إلى تقارير عن هذا العمل الزائف مرتين في السنة، ومن الواضح أن ذلك يشكل مضيعة لوقتنا بلا مبرر. وينبغي تكريس هذا الوقت لقضايا أخرى أكثر أهمية. ففي الوقت الراهن، على سبيل المثال، ينبغي أن تكون مسألة التسوية في الشرق الأوسط أولوية للمجلس.

لقد سمعنا لسنوات فرضية أخرى، وهي أن تحقيق المحكمة الجنائية الدولية في حالة معينة يمنع، حسبما يُزعم، تصعيدها ويردع الأطراف عن ارتكاب جرائم خطيرة بموجب القانون الدولي. وبالطبع، يبدو ذلك رائعا، ولكن فلنلق نظرة على الواقع. ومن وجهة نظرنا، من الأمثلة الجيدة على ذلك هي الأزمة الحالية في فلسطين، وهي حالة تدرسها المحكمة الجنائية الدولية بشكل مبدئي منذ عام 2015 وتحقق فيها رسمياً منذ عام 2021. وفي 6 تشرين الثاني/نوفمبر، أي بعد شهر تقريبا من بدء التصعيد الحالي، ذكر الأمين العام أن عدد موظفي الإغاثة التابعين للأمم المتحدة الذين قُتلوا أكبر من عدد من قتلوا منهم خلال أي فترة مماثلة في تاريخ منظماتنا. وقال أيضا إن غزة أصبحت مقبرة للأطفال. وفي كل يوم، يُقتل أو يُصاب مئات الفتيات والفتيان. ويبدو أنه إذا كان تحقيق المحكمة الجنائية الدولية في الحالة في فلسطين مستمرا منذ عام 2021، لكان من الممكن اتخاذ إجراء من نوع ما - على سبيل المثال، إصدار مذكرات توقيف أو أي شيء

حيوي لتمكينها من ممارسة وظائفها. وبما أن المحكمة ليس لديها صكوك إنفاذ، فإنها تعتمد اعتمادا كاملا على تعاون الدول. وينبغي أن تكون طلباتها للتعاون متسقة تماما مع نظام روما الأساسي وقرارات المجلس ذات الصلة.

وفي سعينا لتعزيز المساءلة عن أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي، ينبغي ألا نستترشد بالتسييس بل بهدف توفير العدالة للضحايا. ولذلك، ترحب البرازيل بالجهود المبذولة لتمكين الضحايا والشهود والمجتمعات المتضررة، داخل ليبيا وخارجها. ونشجع المدعي العام على مواصلة العمل مع الضحايا وممثليهم. ولضمان عدم توجيه أي اتهامات انتقائية وعلى أساس الكيل بمكيالين، يجب معاملة جميع ضحايا أخطر الجرائم على قدم المساواة بغض النظر عن الحالة قيد التحقيق. وعلى الرغم من أنه لم تصدر أي أحكام في الحالة الليبية حتى الآن، فإننا نرحب بالجهود التي يبذلها مكتب المدعي العام لجمع الأدلة ونقدر التقدم المحرز في التحقيقات. ولكي نكون شفافين تماما، نشجع المدعي العام على تقديم معلومات إضافية فيما يتعلق بمسارات تحقيقه الرئيسية الأربعة. وتتوقع البرازيل أن تكفل جهود مكتب المدعي العام تحقيق العدالة والمساءلة، وفقا لمبدأ التكامل. ونأمل أن يؤدي وجود علاقة مثمرة بين مكتب المدعي العام والسلطات الليبية إلى تعزيز ثقافة العدالة والمساءلة في ليبيا.

السيد بيريس لوس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): يشكر وفد بلدي المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية وفريقه على عرض التقرير السادس والعشرين عن الحالة في ليبيا، التي نرحب بممثلها الدائم في هذه الجلسة.

إن الإفلات من العقاب يقوض الجهود الرامية إلى حل النزاعات في المجتمعات ويديم دورات العنف، وهذا هو السبب في أن إحالة الحالة في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية أمر أساسي ليس لضمان المساءلة عن الجرائم المرتكبة فحسب، ولكن أيضا لتحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل في البلد. وفي هذا الصدد، سيركز وفد بلدي على النقاط الثلاث الواردة في التقرير.

إلى أداة عقابية لتسوية الحسابات السياسية مع أولئك الذين يقعون في مشاكل مع الغرب الجماعي. فما علاقة هذه الهيئة بالعدالة؟

نود أن نشدد مرة أخرى على أن المحكمة الجنائية الدولية، بوصفها هيكل دمية مسيسا، وكذلك، هيكل أنشئ على أساس اتفاق بين عدد محدود من البلدان، ينبغي من حيث المبدأ ألا تُمنح إمكانية التدخل في الأداء الطبيعي للأمم المتحدة وهيئاتها. وينبغي ألا يذهب فلس واحد من الميزانية العادية للأمم المتحدة إلى هذه المحكمة الدمية ونطالب الأمين العام بأن يراقب ذلك عن كثب.

السيد فرانسوا دانيز (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية على إحاطته بشأن تقرير المحكمة السادس والعشرين عن الحالة في ليبيا. كما أرحب بالمثل الدائم لليبيا في جلسة اليوم.

إن مبدأ التكامل هو أحد الأركان الأساسية لنظام روما الأساسي. ومن الواجب الأساسي للدول أن تمارس ولايتها القضائية الجنائية على المسؤولين عن الجرائم الخطيرة. ولا يمكن دعوة المحكمة الجنائية الدولية إلى التدخل إلا عندما تكون الدولة المعنية غير قادرة على الوفاء بواجباتها أو غير راغبة في ذلك. وترحب البرازيل بجهود مكتب المدعي العام لتعزيز تعاونه مع السلطات الوطنية الليبية. وقد اعترف القرار 1970 (2011) بأن الدول غير الأطراف في نظام روما الأساسي لا يقع عليها أي التزام بموجب النظام الأساسي. وفي الوقت نفسه، ووفقا للقرار وبموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، قرر المجلس أنه يتعين على السلطات الليبية التعاون تعاوننا تاما مع المحكمة والمدعي العام.

ونلاحظ مع التقدير ملاحظات مكتب المدعي العام بأن حوار مؤخرا مع السلطات الليبية أظهر مسارا أكثر إيجابية. كما حث القرار 1970 (2011) جميع الدول والمنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات الدولية المعنية على التعاون الكامل مع المحكمة والمدعي العام فيما يتعلق بالحالة في ليبيا. وبالنسبة لمحكمة قائمة على معاهدة مثل المحكمة الجنائية الدولية، فإن التعاون بين الدول الأطراف أمر

الجناية الدولية، السيد كريم خان، على عرض تقريره السادس والعشرين عملاً بالقرار 1970 (2011). وأرحب بحضور ممثل ليبيا.

نلاحظ بارتياح التقدم الملموس المحرز في إطار إعادة تقييم استراتيجية التحقيق وتحليل الأدلة فيما يتعلق بمزاعم الجرائم الخطيرة المرتكبة في ليبيا في عام 2011 والجرائم المرتبطة بالعمليات العسكرية خلال الفترة 2014-2020، فضلا عن الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين. ويستند تنفيذ الاستراتيجية إلى نهج شامل، بما في ذلك التركيز على استخدام الذكاء الاصطناعي وأدوات التعلم الآلي. وتوفر هذه الأدوات الحديثة ميزة إثراء الطائفة الواسعة بالفعل من الأدوات الكمية والنوعية المتاحة لأفرقة التحقيق. وفي هذا الصدد، نشيد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها أصحاب المصلحة والخبراء والمؤسسات والمنظمات الموقرة، والتي مكنت المحكمة من بلوغ المرحلة النهائية تقريبا لعملية التحقيق. ومن شأن ذلك أن ييسر الجهود الرامية إلى تحديد هوية مرتكبي الجرائم المزعومين. وعلاوة على ذلك، فإن المنصة الرقمية التي أطلقها مكتب المدعي العام لتيسير تقديم المعلومات، مع كفالة الحماية لمن يقدمونها، هي أداة أساسية.

وتود غابون أن تؤكد من جديد تقديرها للتعاون والمساعدة من جانب دول ثالثة وأصحاب المصلحة ذوي الصلة تمشيا مع مبدأ التكامل الذي ييسر جمع الأدلة، ولا سيما فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة ضد المهاجرين.

يحيط وفد بلدي علما بقيود الميزانية التي تواجه مكتب المدعي العام. وغني عن القول إن من واجبنا أن نكفل استقرار ميزانية المكتب حتى يتمكن من الوفاء بولايته الهامة وكي يتمكن المدعي العام من الاضطلاع بعمله بطريقة يمكن التنبؤ بها وبالمرونة المطلوبة. ونشجع المدعي العام على مواصلة العمل عن كثب مع السلطات الليبية، بالإضافة إلى إشراك المزيد من الأطراف الفاعلة الدولية والإقليمية والمجتمع المدني، الذين يمكن أن يساهموا إسهاما كبيرا في نجاح تلك المهمة الهائلة والحساسة. وفي هذا السياق، فإن التركيز على الحوار مع الضحايا ورابطات الضحايا والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني

أولا، نلاحظ إحراز تقدم في متابعة مسارات التحقيق الأربعة المقترحة في استراتيجية العمل المجددة، المقدمة في نيسان/أبريل 2022. وقد أمكن ذلك بفضل التوسع في أنشطة التحقيق والمعلومات التي تم الحصول عليها من الضحايا وأسرهم ومنظمات المجتمع المدني والهيئات الدولية ودول ثالثة. وفي سياق ذلك التقدم، نود أن نسلط الضوء على التحسن في جمع الأدلة على الجرائم المرتكبة في مراكز الاحتجاز. كما نرحب بتعيين خبراء في الاتجار بالبشر في المنطقة في فريق التحقيق الليبي المشترك. وإننا واثقون بأن دعمهم سيساعد في مكافحة الإفلات من العقاب في حالة الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين، بما في ذلك الجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية.

ثانيا، إن التعاون الكامل من جانب السلطات الليبية ضروري لتمكين مكتب المدعي العام من الوفاء بولايته وفقا لمبدأ التكامل. وفي هذا الصدد، نحث الحكومة الليبية على إعادة تأكيد التزامها بالتعاون من خلال إجراءات ملموسة، مثل إصدار تأشيرات لأعضاء الأفرقة الفنية حتى يتمكنوا من زيارة نظرائهم الليبيين والالتقاء بهم. كما ندعم استمرار تعاون مكتب المدعي العام مع دول ثالثة والذي أدى إلى إحراز تقدم في التحقيقات مع المسؤولين عن الجرائم ضد المهاجرين، فضلا عن الدعم المستمر الذي يتلقاه من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

ثالثا، نكرر الإعراب عن قلقنا إزاء قيود الميزانية التي تواجه مكتب المدعي العام والتي تمثل، وفقا للتقرير، أحد التحديات الرئيسية التي يواجهها في تنفيذ ولايته. وتُبرز الحالة، التي ما زالت مستمرة، ضرورة أن تتحمل الأمم المتحدة تكاليف الحالات التي يحيلها المجلس إلى المحكمة. وعلاوة على ذلك، نرحب بإشارة المدعي العام إلى أن المكتب سيتمكن من تقديم خريطة طريق محتملة لإنجاز أنشطة المكتب في تقريره المقبل، وفقا للقرار 1970 (2011).

في الختام، نشدد على دور المحكمة الجنائية الدولية في تحقيق السلام والأمن الدوليين ونؤكد من جديد دعمنا لاستقلالها وحيادها.

السيدة أونانغا (غابون) (تكلت بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة وأشكر المدعي العام للمحكمة

تضطلع المحكمة الجنائية الدولية بدور أساسي في مكافحة إفلات مرتكبي أسوأ الفظائع من العقاب وفي الاستجابة للحاجة إلى العدالة التي عبر عنها الضحايا، مما يسهم في سلامة النظام الدولي القائم على القانون. ونؤكد من جديد التزامنا بدعم المبادئ والقيم المكرسة في نظام روما الأساسي والدفاع عنها وبالحفاظ على سلامة النظام الأساسي. وفي هذا الصدد، تدين فرنسا الهجوم الإلكتروني الأخير على المحكمة الجنائية الدولية. فهو عمل غير مقبول يعوق الممارسة السليمة للعدالة. ونؤكد من جديد دعمنا الكامل للمحكمة وموظفيها في الوفاء بولاياتهم وأنشطتهم الرامية إلى تحقيق العدالة لضحايا أخطر الجرائم وفقا لتصنيف القانون الدولي.

وتمشيا مع موقفنا الثابت، وإدراكا منا للتحديات التي تواجهها المحكمة، ستواصل فرنسا تقديم الدعم السياسي والتشغيلي والبشري والمالي لعمل المحكمة. وفي هذا الصدد، تحيط فرنسا علما على النحو الواجب بطلب المكتب زيادة ميزانيته من أجل التصدي بفعالية للمخاطر المحددة في استراتيجيته الجديدة المتعلقة بالحالة في ليبيا، التي قدمها المدعي العام إلى مجلس الأمن في نيسان/أبريل 2022 في تقريره الثالث والعشرين (انظر S/PV.9024)، ومن أجل عدم إعاقة قدرة المكتب على الوفاء بولاياته.

فيما يتعلق بالمسارات الرئيسية الأربعة للتحقيق في إطار هذه الاستراتيجية، ترحب فرنسا بالمؤشرات الإيجابية والتقدم الذي تم الإبلاغ عنه، لا سيما فيما يتعلق بمسار التحقيق في الجرائم المرتكبة خلال العمليات من عام 2014 إلى عام 2020، والذي أوشك على الانتهاء. ونلاحظ أن المكتب يتوقع أن يتمكن من أن يقدم في تقريره المقبل خريطة طريق محتملة لإنجاز أنشطته، وفقا للقرار 1970 (2011).

لن تكون مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة في ليبيا ممكنة إلا من خلال التعاون النشط بين المحكمة والسلطات الوطنية. وفي هذا الصدد، تلاحظ فرنسا الأثر الذي خلفته فيضانات أيلول/سبتمبر على إنجاز المكتب لبعض المهام الميدانية. ويغتم وفد بلدي هذه الفرصة ليعرب عن خالص تعازيه لأسر ضحايا تلك الكارثة

أمر أساسي وينبغي تعزيزه من أجل النهوض بالعدالة. ومن الأهمية بمكان إعطاء الأولوية لنهج يشجع قول الحقيقة وتحقيق العدالة وجبر الضرر وتوفير ضمانات لعدم التكرار.

يجب أن تظل مكافحة الإفلات من العقاب مسألة حتمية للجميع. ويتطلب ذلك دعما مستمرا من المجتمع الدولي لتجهيز المدعي العام تجهيزا كاملا في عمله الحساس مع الأطراف المعنية. ويدرك وفد بلدي السياق الأمني غير المستقر لتنفيذ استراتيجية المدعي العام الجديدة للتحقيق ونقدر جهوده. وفي الواقع، لا تزال الأزمة العسكرية والسياسية التي أثرت على ليبيا على مدار أكثر من عقد من الزمان مترسخة حتى يومنا هذا. فالعنف المسلح أبعد ما يكون عن الاحتواء. وغني عن القول إنه في مثل هذا المناخ من الخوف، يمكن أن يشعر الضحايا والشهود بالتهديد، مما يجعل ممارسة العدالة أكثر تعقيدا وخطورة. ولذلك، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب مرة أخرى عن تقديري لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على دعمها اللوجستي للعمليات الاستراتيجية لأن وجودها في الميدان يساعد في ضمان سلامة وأمن المدعي العام وفريقه في الميدان. وفي هذا الصدد، نشجع الممثل الخاص للأمين العام لليبيا، السيد عبد الله باتيلي، على مواصلة جهوده، ونؤكد له دعمنا الكامل.

في الختام، أود أن أشدد على الحاجة الملحة إلى تهيئة الظروف المواتية لتحقيق العدالة التصالحية من أجل تضميد جراح الشعب الليبي. ويشمل ذلك إتمام العملية السياسية بنجاح، وفقا لقرارات المجلس ذات الصلة، ولا سيما القرار 2570 (2021)، بهدف التوصل إلى حل سلمي ودائم للأزمة المستمرة.

وبالإضافة إلى ذلك، وبما أن هذه هي الإحاطة الأخيرة للمدعي العام بشأن ليبيا التي ستحضرها غابون قبل نهاية فترة عضويتها في المجلس، أود أن أؤكد مجددا دعمنا لجهود المدعي العام وفريقه الرامية إلى التأكد من صحة الوقائع في سياق مكافحة الإفلات من العقاب.

السيدة ديم لايبيل (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): باسم وفد بلدي، أود أن أشكر المدعي العام كريم خان على تقريره السادس والعشرين عن الحالة في ليبيا وأرحب بوجود الممثل الدائم لليبيا في القاعة.

والبعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا، التي تواصل تقديم دعم قوي لمكتب المدعي العام.

أخيراً، نحث جميع أصحاب المصلحة في ليبيا على الالتزام بسيادة ليبيا بالسيادة ووحدها واستقرارها وتمتعها بالديمقراطية. فذلك أمر ضروري للبلد ومن أجل الاستقرار الإقليمي.

السيد فرنانديز (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد كريم خان، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، على إحاطته. وأنه بحضور الممثل الدائم لليبيا في هذه الجلسة.

تدرك موزامبيق أهمية تعزيز العدالة وتحقيق المساءلة عن الفظائع المرتكبة في ليبيا. ونعتقد أن مكافحة الإفلات من العقاب شرط مسبق لتحقيق السلام الدائم في ذلك البلد، وهي جزء لا يتجزأ من جهود مجلس الأمن. ولعل اتخاذ مجلس الأمن بالإجماع للقرار 1970 (2011) دليل على التزامه بمكافحة إفلات مرتكبي أبشع الجرائم الدولية من العقاب. ونرحب بالتقدم الذي أحرزه مكتب المدعي العام في إطار استراتيجيته المُجدّدة، لا سيما في ما يتعلق بمسارات التحقيق المحددة، أي أعمال العنف التي وقعت في عام 2011 والجرائم المرتكبة في مرافق الاحتجاز والجرائم المتعلقة بالعمليات التي دارت بين عامي 2014 و 2020 والجرائم المرتكبة ضد المهاجرين.

نتوقف محاسبة المسؤولين عن الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب إلى حد كبير على إجراء تحقيق صارم، على أن يكون مستندا إلى القانون. وتشجع موزامبيق فريق المدعي العام في أنشطته المتعلقة بالتحقيق والادعاء والتي يسترشد فيها بمبادئ التكامل والاستقلالية والنزاهة. وتقوم المحكمة الجنائية الدولية، بوصفها محكمة الملاذ الأخير، على مبدأ التكامل مع الولايات القضائية الوطنية، ولذلك يجب مراعاة امتلاك ليبيا لزام العملية.

وتشكل مشاركة الضحايا في الإجراءات الجنائية عنصراً أساسياً في التحقيق. فيجب أن تؤخذ مصالحهم في الاعتبار في كل مرحلة من مراحل الإجراءات. وفي هذا السياق، نلاحظ مع التقدير أن مكتب المدعي العام يضع الناجين وأسر الضحايا في صميم التحقيق.

وليؤكد لهم دعمنا الكامل. وتتوه فرنسا بالجهود التي بذلها المكتب، على الرغم من تلك المأساة، لتعزيز وتحسين التعاون مع السلطات الليبية. ونلاحظ على وجه الخصوص التقدم الذي أحرزه المكتب فيما يتعلق بمراكز الاحتجاز والجرائم المرتكبة ضد المهاجرين، والذي أمكن إحراره بفضل ذلك التعاون الوثيق. وتجدر الإشارة بقيام السلطات الوطنية المختصة باعتقال ومحاكمة المشتبه بهم الرئيسيين ذوي الصلة بالجرائم ضد المهاجرين في ليبيا، بما في ذلك على أساس المعلومات والأدلة والمبادئ التوجيهية التي قدمها مكتب المدعي العام.

وما زلنا نشجع السلطات الليبية على التعاون مع مكتب المدعي العام، جنباً إلى جنب مع السفير الجديد المعين لدى هولندا، ولا سيما في ضمان الحصول على الوثائق المطلوبة للتحقيقات والتعاون مع السلطات التقنية المختصة وإصدار التأشيرات والاستجابة لطلبات المساعدة المقدمة من المكتب. وفي هذا الصدد، يجدر بنا التشجيع على تعزيز مهام الفريق المشترك لليبيا، فضلاً عن التقدم المحرز نحو إنشاء مكتب اتصال للمدعي العام في طرابلس في عام 2024. وترحب فرنسا أيضاً بتمكّن مكتب المدعي العام من التواصل بشكل أوثق مع الضحايا والشهود والمجتمعات المحلية المتضررة بفضل المساعدة المتزايدة في ليبيا. ونود أن ننوه بجهود المكتب للعمل بشكل وثيق مع منظمات المجتمع المدني في المنطقة، بما في ذلك من خلال تنظيم حلقة دراسية حول كيفية استخدام المنظمات للمبادئ التوجيهية بشأن توثيق الجرائم الدولية وانتهاكات حقوق الإنسان. ونشجع على اعتماد ذلك النهج بالإضافة إلى تكثيف تبادل الآراء مع تلك المنظمات.

يجب التحقيق في جميع الجرائم الخطيرة المرتكبة في ليبيا منذ عام 2011، ومقاضاة الجناة، بما في ذلك الجرائم التي ارتكبتها تنظيم داعش وتلك المرتكبة ضد المهاجرين واللاجئين. وفي هذا الصدد، تشكل المساعدة التي تقدمها المنظمات الدولية والإقليمية فضلاً عن ممثلي المجتمع المدني في ليبيا إلى مكتب المدعي العام أمراً بالغ الأهمية. وترحب فرنسا أيضاً بأنشطة التحقيق المنسقة والتعاون الدولي مع دول ثالثة والوكالات الدولية. وفي هذا الإطار، نشيد بمختلف كيانات الأمم المتحدة، بما فيها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

الدولية. وفي مواجهة الأزمات والتحديات الكبرى التي تثير قلقا بالغا لدى المجتمع الدولي، تأمل الصين في أن تطبق المحكمة الجنائية الدولية القانون الدولي بشكل موحد ومتساو وأن تتجنب الكيل بمكيالين والاستثنائية.

أستأنف الآن مهامى بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل ليبيا.

السيد السني (ليبيا): سيدي الرئيس، في البداية أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر، وأتمنى لكم التوفيق. كما أقدم بالشكر إلى السيد كريم خان على إحاطته وأيضاً على تقريره السادس والعشرين الذي أخذنا علماً بما ورد فيه.

مداخلتي اليوم ستكون مختصرة وربما مكررة لأنه رغم تقديرنا لجهود السيد خان وفريقه، لكن بصراحة لا يوجد جديد يمكن أن يقال. لأنه بالنسبة لليبيين وتقييمهم، فإن ملف ليبيا في المحكمة الجنائية الدولية يراوح مكانه منذ سنوات. وهذا ليس في عهد السيد خان فقط، بل ومع من سبقوه.

واختلط الأمر بين الشعور بتعمد إطالة الوضع الراهن من جانب، وتسييس الأمر من جانب آخر. لذا، الشعب الليبي يتساءل أين هي النتائج من قبل المحكمة بعد كل هذه السنوات والتحقيقات وتبادل المعلومات والدلائل والقرائن المذكورة في تقرير المدعي العام، أين هي النتائج؟ 12 عاما و 26 إحاطة لهذا المجلس، وتحدث اليوم السيد خان عن قرابة 15 مهمة و 4 000 قرينة ودليل واستخدام الذكاء الاصطناعي. السؤال المهم أين هي النتائج؟ لماذا لم تُكشف حتى الآن أسماء المتورطين في جريمة المقابر الجماعية في ترهونة على سبيل المثال؟ فمنذ آخر إحاطة قبل ستة أشهر (انظر S/PV.9320)، أخبرنا السيد خان بأنه سلم مذكرات اتهام منذ فترة، ولكن لم نر أي نتائج. ونحن لا نفهم لماذا كان التقدم الذي أحرزته المحكمة الجنائية الدولية بطيئاً إلى هذا الحد، في حين رأينا في قضايا دولية أخرى سرعة قياسية في تحديد أسماء متهمين والمطالبة بتسليمهم للمحكمة.

والحقيقة هي أن التواصل المتزايد مع الضحايا، كما هو مبين في تقرير المدعي العام، أمر حاسم لتحديد نتيجة التحقيق وبالتالي بلوغ الهدف المشروع المتمثل في تحقيق العدالة للضحايا والناجين.

في الختام، أود أن أشدد على دور التعاون، لا سيما مع السلطات المحلية، في تنفيذ ولاية المدعي العام بنجاح، على النحو المحدد في القرار 1970 (2011). ووفقاً للأهداف المنصوص عليها بوضوح في التقرير، نشجع مكتب المدعي العام على مواصلة الحوار مع السلطات الليبية وأصحاب المصلحة الآخرين لتهيئة الظروف التي يمكن أن تسهل المضي قدماً بطريقة بناءة نحو تحقيق العدالة والسلام والاستقرار في ليبيا.

الرئيس (تكلم بالصينية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الصين.

استمعت باهتمام للإحاطة التي قدمها المدعي العام كريم خان. وأرحب بحضور الممثل الدائم لليبيا في جلسة اليوم.

في ما يتعلق بعمل المحكمة الجنائية الدولية في ليبيا، فإن موقف الصين ثابت وواضح. إن القضايا التي تنظر فيها المحكمة الجنائية الدولية حالياً تعود إلى عام 2011. ويحدونا الأمل في أن تواصل المحكمة، في تفاصيل عملها، التقيد الصارم بمبدأ التكامل على النحو المنصوص عليه في نظام روما الأساسي واحترام السيادة القضائية للأطراف المعنية وآرائها المعقولة والحفاظ على اتصال وتعاون وثيقين مع السلطات الليبية. فالسلام والاستقرار في ليبيا شرطان أساسيان لضمان العدالة القضائية. وفي الوقت الحاضر، يشكّل تعزيز الانتقال السياسي أولوية للمجتمع الدولي والأمم المتحدة في عملها في ليبيا. ويجب أن نلتزم بمبدأ القيادة والمسؤولية الليبيتين وأن نحترم إرادة الشعب الليبي مع تجنب الحلول المفروضة من الخارج. وينبغي أن تساعد المحكمة الجنائية الدولية، بجهودها، في تعزيز العملية السياسية وعملية السلام في ليبيا وأن تساعد الأطراف الليبية في النهوض بالوحدة وتحقيق توافق في الآراء، مع تجنب أي تضخيم لنقاط الخلاف والاختلافات.

في الختام، أود أن أؤكد مجدداً أن الصين تدعم صون السلام والأمن الدوليين عبر السعي إلى تحقيق المساءلة عن أخطر الجرائم

وبالأخص داخل المجلس، عن الوضع الراهن والجرائم التي اقترفت طوال فترة الأزمة في بلدي.

في الختام، ورغم أن هذه الجلسة هي حول ليبيا، لكننا اليوم في حضرة المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية وفيها نتحدث عن العدالة وسيادة القانون والمحاسبة. لذا لا يمكننا أن نغفل عما يحدث في غزة هذه الأيام من اعتداءات جسيمة وانتهاكات من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، حيث أننا دخلنا في الشهر الثاني من العدوان الذي راح ضحيته حتى الآن قرابة 11 000 مدني، 4 500 منهم من الأطفال، وحوالي 2 000 لا يزالون عالقين تحت الأنقاض. كما قُتل 72 من موظفي الأمم المتحدة و 31 صحفياً ومئات من الكوادر الطبية، وهناك أكثر من 1.5 مليون نازح. ومُنِع الماء والوقود والغذاء والكهرباء ومنعت المساعدات الإنسانية، ودُمّرت المخازن، وقُصفت المستشفيات ومقار الأمم المتحدة. تم تدمير قرابة نصف مدينة غزة والتي هي في الأصل أكبر سجن مفتوح في العالم. غزة التي تُلقب الآن بمقبرة الأطفال.

لقد قمت، أيها السيد خان، بزيارة لمعبر رفح في 29 تشرين الأول/أكتوبر. وكنت تود دخول غزة لكنك لم تستطع، أو بالأصح مُنعت من الدخول. رغم ذلك، لم يغبنك المشهد المأساوي وحينها قلت وأقبتس: "إن أهل غزة يستحقون العدالة مثل أي شعب، ومن الضروري فعل شيء لوضع حد للحالة الكارثية في غزة". انظر اليوم، وبعد مرور 10 أيام على زيارتك إلى هناك، إلى حجم الضحايا والمعاناة التي تتفاقم وتتضاعف. أليس هذا في مبادئ وقوانين المحكمة يندرج تحت جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية بل والإبادة الجماعية؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك، فما هو إذاً؟ ومن هذا المنطلق، فإننا نطالبك، أيها السيد خان، باتخاذ إجراءات عملية سريعة تتناسب مع تصريحاتك ومبادئك لمحاسبة المسؤولين عن المجازر التي ترتكب على مرأى ومسمع من العالم. إننا نطالب بتحريك سريع وعاجل في هذا الشأن أسوة بما رأينا من تحرك سريع للمحكمة الجنائية الدولية في صراعات أخرى شاهدناها من وقت قريب. فمن يُقتل في غزة وحتى في الضفة الغربية هم كذلك بشر أبرياء يستحقون العدالة والإنصاف.

لقد رحبنا في إحاطتنا السابقة بالجهود التي يبذلها السيد خان وفريقه والاستراتيجية التي أعدها، ورحبنا أيضاً بزيارته العام الماضي إلى ليبيا والتي اعتبرناها تعزيزاً للتعاون القائم بين السلطات الليبية والمحكمة الجنائية الدولية، لا سيما الوقوف على أرض الواقع مع أهالي الضحايا والاستماع إلى شهادتهم. والزيارة التي قام بها بالأخص لمدينة ترهونة برفقة فريق مكتب النائب العام الليبي للوقوف على مأساة المقابر الجماعية.

وهنا نؤكد مجدداً على التزام ليبيا بمحاسبة ومعاقبة مقترفي الجرائم والانتهاكات التي نصّ عليها القانون الوطني عاجلاً أم آجلاً، ومهما كانت التحديات. ومن هذا المنطلق، فإن تحقيق العدالة على الأراضي الليبية هو اختصاص سيادي وولاية قضائية وطنية لا مجال للتنازل عنها. والقضاء الليبي ملتزم بضمان إجراء محاكمات عادلة ونزيهة لكل المطلوبين مهما طال الوقت، وإن الجرائم المقترفة لن تسقط بالتقادم. وفي هذا الصدد، نؤكد مجدداً أن تعاوننا مع المحكمة الجنائية الدولية، حسب الولاية الممنوحة لها، يأتي كدور مكمل للقضاء الليبي وليس أبداً بديلاً عنه. وإن القضاء الليبي قادر على الفصل في القضايا المعروضة عليه ويتمتع بالاستقلالية، ولدى النيابة العامة إمكانية إدارة التحقيقات والبحث عن الحقيقة.

وقد تصدّت بالفعل لعديد الملفات، فلدينا كوادر فنية للتحقيق والفصل في المنازعات وهناك قضايا جرى التحقيق فيها وتم القبض بالفعل على المتهمين، ونُظرت أمام المحاكم وصدرت فيها أحكام. وهناك تحقيقات منجزة لجرائم الاتجار بالبشر محلياً ودولياً وتهريب الأموال وقضية المقابر الجماعية في ترهونة. ما نطلبه الآن هو رؤية نتائج عمل المحكمة الجنائية الدولية والمساعدة في القبض على الهاربين من العدالة الوطنية، لأننا في نفس الوقت لن نقبل أن نبقى تحت وصاية المحكمة الجنائية الدولية إلى ما لا نهاية، لأن المنظومة القضائية الليبية عريقة ولم تُخلق من العدم. علينا التأكيد أن دعم استقرار ليبيا وإيجاد حل سياسي شامل للخروج من الأزمة الراهنة هو الحل النهائي والأفضل لإرساء العدالة والمحاسبة وبناء دولة القانون. فلا يمكن فصل الوضع السياسي والانقسام الحالي وفشل التوافق الدولي،

7 تشرين الأول/أكتوبر، وهو أن هذا تحقيق جارٍ. لقد عينتُ محامياً كبيراً للتحقيق في فلسطين قبل بضعة أشهر فقط، بالإضافة إلى أعضاء الفريق الآخرين. وأدرك القلق الدولي وخطورة الادعاءات التي نراها، وقد ذكرتُ مراراً وتكراراً أنه ينبغي إطلاق سراح الرهائن، وينبغي ألا تكون هناك ضربات صاروخية تستهدف المدنيين من فلسطين إلى إسرائيل أو من إسرائيل إلى فلسطين، ويجب احترام مبادئ التمييز والتناسب والحيطة. وقد قلت أيضاً، وهذا أمر هام جداً، إنه يجب السماح بدخول إمدادات الإغاثة الإنسانية دون مزيد من التأخير.

وهذا ما أكدته الأمين العام وما أكدته وكيل الأمين العام مارتن غريفيث من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وهذا ما شدد عليه المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، وهو مطلب أساسي بموجب اتفاقيات جنيف أن نكفل للمدنيين، الأطفال - الذين يمكن أن يكونوا أطفالنا، ويجب أن ننظر إليهم كما لو كانوا أطفالنا - للناس كباراً وصغاراً، أصحاء ومرضى، أن يشعروا بالقانون وهو يعمل. وسأبقي المسألة قيد نظري. نحن ندفع الأمور إلى الأمام، لكنني لا أستطيع أن أعطي تعليلاً على تحقيق جارٍ. ومع ذلك، فهو تحقيق يتطلب الاهتمام المناسب. وسأنهي كلمتي من حيث بدأت في ملاحظاتي السابقة - فكل حياة بشرية لها نفس القدر من الأهمية. وكما أكدْتُ في القاهرة، لا يوجد شيء اسمه شعب أدنى مرتبة. فلكل شخص قيمة، وكل حياة ثمينة، وكل حياة يجب أن تشعر بحماية القانون وقيمه.

وأعتقد أن الالتزام الذي قطعته هو التزام يمكننا أن نحاول الوفاء به معاً - لا عن طريق الجدليات بل عن طريق الشراكات. وما أردتُ إلا أن أتطرق إلى ذلك لأن اثنين من الممثلين قد أثارا تلك المسألة.

رُفعت الجلسة الساعة 11/50.

إن مصداقية المحكمة الجنائية الدولية أصبحت اليوم على المحك، وهناك تشكيك أصلاً في قدراتها أمام شعوب العالم. والعبرة ليست في حجم التحقيقات المفتوحة، إنما العبرة في كم من هذه التحقيقات قد أغلقت وجُلب المتورطون فيها إلى العدالة. التاريخ يسجّل، ولا سلام دون عدالة.

الرئيس (تكلم بالصينية): طلب المدعي العام خان الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة. وآمل أن يتوخى الإيجاز.

السيد خان (تكلم بالإنكليزية): أشكر المجلس على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة له مرة أخرى. لقد استمعت باهتمام إلى ملاحظات وتعليقات الممثلين وسأتأمل فيها. ولا يسعني إلا أن أتفق مع أن التكامل هو في صميم نظام روما الأساسي في الحالة في ليبيا، وفي العديد من الحالات الأخرى. ونحن نسعى إلى إعماله.

وأود أن أشدد على ما قلته في ملاحظاتي وفي البيان، وهو أنه قد تم إحراز تقدم حقيقي جداً. ولكنني موظف في المحكمة وملزم بالتزامات الحفاظ على السرية. كما أنني أخضع لأوامر قضائية، لذلك لا يمكنني أن أقول أكثر من ذلك سوى أنه تم إحراز تقدم حقيقي وملمووس، وإنني أتطلع إلى التواصل مع السلطات الليبية لضمان أن نتمكن من العمل معاً والاضطلاع بولايتنا حتى يمكن توقيف الأشخاص. ولليبيا دور خاص تؤديه في إلقاء القبض على الأفراد على الأراضي الليبية، ويمكننا أن نعمل معاً في شراكة للوفاء بالتزامات التكامل.

أشار ممثلان إلى الحالة في فلسطين. وبطبيعة الحال، تركز إحاطة اليوم على ليبيا. ولكن بما أن الموضوع قد أثير، فسأكتفي بالتركيز على ما قلته علناً في رفح وفي القاهرة، بعد خمسة أيام من